

المصدر :
التاريخ :

صحيح ان الكلام عن المستقبل الفلسطيني مؤجل الى ما بعد ثلاث او خمس سنوات مقبلة طبقا لاتفاق اعلان المبادئ، لكن الاصح ان ذلك المستقبل يصنع الآن، تحت اعين الجميع، في طول الارض المحتلة وعرضها بذات القدر فليس صحيحا ان خيارات ذلك المستقبل مجهولة بالكلية الا من زاوية الحقوق العربية، لانها من الزاوية الاسرائيلية تكاد تكون واضحة ومحسومة من الآن.

قبل حين نشرت صحيفة «الانديبننت» البريطانية عدد ٩٣/٩/٦ تقريراً عن طريق جديد يشق في الوقت الراهن لوصول شمال الضفة الغربية بجنوبها، وذكر مراسلها روبرت فيسك، انه الطريق الذي يفترض ان يسلكه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اذا ما اراد ان يتوجه من مقره في اريحا الى قطاع غزة، وهو ذاته الذي سيستخدمه الفلسطينيون من رام الله ونابلس وجنين في الشمال، اذا ما ارادوا ان يتجهوا الى الخليل في الجنوب.

لكن الامر ليس بهذه البساطة في الواقع، لان شق الطريق على الصورة التي تم بها له هدف سياسي خبيث، بل «مدمر» على حد تعبير روبرت فيسك، فالمقصود به منع الفلسطينيين من المرور بالقدس، ومن ثم عزلهم تماما عن المدينة التي تصير اسرائيل على اعتبارها «عاصمة ابدية» وهي خطوة ليست بعيدة عن تصورات المستقبل حيث تتمسك اسرائيل بان القدس خارج المناقشة في اية تسوية سياسية محتملة، وتمهيدا لذلك فانها بعد انشاء الطريق الجديد تضعها خارج المحيط الفلسطيني، ناهيك عن الاجراءات الاخرى التي تستهدف تهويدها، والتي سنتحدث عنها توال.

في ظل الترتيب الموضوع، فان الرئيس الفلسطيني سيفرض عليه ان يسلك ذلك الطريق في ذهابه الى غزة، ولن يسمح له بان يمر بالقدس، وطبقا لما ذكر تقرير «الانديبننت» فان اسرائيل وافقت في المفاوضات على طلب منظمة التحرير بالسماح لعرفات بان يقود سيارته من اريحا الى غزة، وكان الظن ان تلك الرحلة ستتم من الالتقاء بالشعب الفلسطيني على طول الطريق الاصلي الممتد بطول ١٥٠ كيلومترا، غير ان المخطط الاسرائيلي نفس الفكرة تماما بذلك الطريق الجديد الذي يجري انشاؤه، فلم يصمم فقط بحيث يلتوي مبتعدا عن القدس، وانما اريد له ايضا ان يلتوي مرة ثانية، بحيث لا يمر بالقرى والمناطق العربية لذلك فان عرفات سيفاجأ بان الكيلومترات العشرة الاولى من رحلته سيقطعها وسط اراض يهودية بالكامل، فضلا عن انه سينتهي عند مستعمرة يهودية.

لذلك السبب فقد نقل مندوب الصحافة البريطانية عن احد الفلسطينيين قوله: انه طريق يبدو قبيحا، على نفس درجة قبح الهدف الذي انشئ من اجله.

طريق «غزة- اريحا» مدمر
والمقصود به منع الفلسطينيين
من المرور بالقدس

مخطط اسرائيل لاغتيال الحكم الذاتي



بقلم فهمي هويدي

تشديد المساكن

مستمر في القدس الكبرى

وحكومة رايبين اعتمدت

٢٢٠ مليون دولار

لتطوير المستوطنات

ما وراء القدس الكبرى

فيما تسليخ القدس من محيطها العربي، فإنهم يعملون جاهدين لتغيير هويتها وجلبها. وما هي القدس الكبرى، تشكل الآن على الأرض، لكي تتحول إلى حقيقة تتحدى أي جدل يمكن أن يثار حولها بعد السنوات الثلاث أو الخمس المرتقبة في السابعة عشر من شهر يوليو (تموز) الماضي، بثت وكالة «رويترز» تقريراً من القدس المحتلة قالت فيه أن إسرائيل وهي تناقش مستقبل الأراضي المحتلة في محادثات السلام، تمضي قدماً في بناء «القدس الكبرى» التي ستبلغ رقعة كبيرة من الضفة الغربية ولم تعلن الحكومة الإسرائيلية حدود المدينة الكبرى ولكن إسحاق رابين رئيس الوزراء أعلن مراراً عن عزم حكومته على إقامة تجمعات سكانية في مناطق جديدة بالقدس، لكي تتحول إلى «عاصمة مزدهرة» وأضاف أن السنوات المقبلة ستشهد توسعات عمرانية تستهدف تحقيق الأمل المنشود في إقامة «القدس الكبرى».

كيف ستبدو المدينة حينئذ؟

رد تقرير وكالة رويترز بما يلي: شمالاً حددت إسرائيل حدود القدس التي مشارف مدينة رام الله الغربية الرئيسية، بمجرد استيلائها على المنطقة في حرب ١٩٦٧ ثم ضمت القدس الغربية الشرقية.

في الجنوب وصف رابين ١٦ مستوطنة في تجمع يحمل اسم «غوش اترزيون» بأنها جزء من القدس الكبرى واستثنى المنطقة من قيود اقترحت على المستوطنات اليهودية في أماكن أخرى في الأراضي المحتلة.

في الشرق زار رابين «معاليه ادوميم» أكبر مستوطنة يهودية في الضفة الغربية المحتلة، وقال لسكانها وعددهم ٢٠ ألفاً إنهم سيظلون دائماً تحت الحكم الإسرائيلي.

شكل عام فإن تشييد المساكن مستمر على جميع الجبهات حيث تعد الجرافات مواقع للبناء حتى قبل الانتهاء من العمل في مواقع أخرى ويجري الآن بناء طريق سريع بانفاق وحسور علوية ليساعد سكان «غوش اترزيون» على الوصول بسرعة إلى القدس دون المرور بعدن عربية.

كما خصصت إسرائيل بالفعل أرضاً كافية لتمديد «معاليه ادوميم» في المستقبل، ويمكن ملاحظة حجم القدس الكبرى بالتعرف على مساحة «معاليه ادوميم» التي حصلت على ٥٠ كيلومتراً مربعاً من الضفة الغربية أي أكبر من نصف جزيرة مانهاتن في نيويورك.

ونقل عن بيني كاشيريل رئيس بلدية المستوطنة قوله «إنهم أرادوا وضع شيء ما بين الأردن والقدس ونجحوا».

أضاف تقرير وكالة «رويترز» أن مجمعات سكنية يهودية تشبه القلاع، أقيمت على المرتفعات المطلّة على القدس، وقد أسهم وجودها في حصار الأجزاء العربية بالمدينة حتى لم يعد من الممكن توسيعها.

كانت النتيجة أن ١٥٥ ألف فلسطيني من سكان القدس وجدوا أنفسهم محاطين بأكثر من ٢٨٠ ألف يهودي، وفي ظل الحكم الإسرائيلي

ظلت النسبة السكانية العربية باقية عند ٢٨ / برغم معدلات الانحسار المرتفعة للفلسطينيين. وهو ما يعني أن معدلات الاستيطان تكفلت باستمرار بقاء الفلسطينيين كإقلية في المدينة.

خلاصة المشهد الاستيطاني في القدس تمثل الآن فيمابيلي منذ ضمت إسرائيل القدس إليها بعد احتلال عام ١٩٦٧، ورفضت إدخالها في مناطق الحكم الذاتي. فإن حكومة تل أبيب عمدت إلى توسيع حدود القدس على حساب مدن وأقضية الضفة الغربية، من ٢٨ ألف دونم إلى ١١٠ آلاف دونم، في الوقت ذاته فقد نمت أحاطتها بتسع وثلاثين مستوطنة وفي ظل القدس الكبرى، فإن المدينة تصبح مهيمنة على مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور. والقرى المحيطة بها وبهذه الطريقة يمكن إجراء فصل كامل بين شمال الضفة وجنوبها.

بعدما اختفى الخط الأخضر

ما جرى في القدس سرى على الضفة الغربية حيث ظل الهدف الجوهري هو تغيير الخرائط على الأرض، وهو حدث لم يختلف عليه أحد فتكتل «الليكود» سعى إلى تغيير تلك الخرائط عبر إقامة سلسلة المستوطنات متذرعاً بأسباب دينية «توراتية» أما حرب العمل فقد استمر على ذات الطريق، وإن تذرّع بأسباب «أمنية» (لاحظ أن حكومة رابين اعتمدت مبلغ ٢٢٠ مليون دولار في ميزانية عام ١٩٩٢ الحالي، لتطوير المستوطنات) والامر كذلك، فقد أصبح المشهد الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة كما يلي:

في عموم الضفة أوجد الإسرائيليون من خلال المستوطنات خطوطاً عازلة على الحدود مع الأردن، وممرات إجبارياً استيطانية أمام المواطن الفلسطيني الراغب في الانتقال من موقع فلسطيني إلى موقع آخر، وذلك وفق نظام «الأحزمة والبؤر» والكتل الاستيطانية التي تبدأ من بؤرة ثم تتعمد باتجاه تحقيق التواصل الجغرافي مع المستوطنات الأخرى وعلى حساب أراضي الفلسطينيين في الضفة وأخيراً الشوارع الاستيطانية التي اكتسحت مساحات واسعة من الأراضي، واستكمل الإسرائيليون من خلالها عمليات تطويق التجمعات الفلسطينية وإيجاد كتل متصلة من المستوطنات العسكرية والمدنية والمدن الاستيطانية.

وترتكز استراتيجية التطويق، على إقامة طوق محكم من المستوطنات حول المركز السكاني الفلسطيني، ومن نقاط الطوق، هذه تجري عملية التعمد باتجاه نقاط تطويق أخرى بحيث ينتج عن ذلك تقطيع الوحدة الجغرافية للمدن والأقضية وعزل التجمعات الصغيرة وسط بحر من المستوطنات فمناطق بيت لحم مثلاً تقطعها ست عشرة مستوطنة تتركز أربع منها حول المدينة فيما تتولى الأخرى الوصل الجغرافي بين مستوطنات بيت لحم ومستوطنات القدس بينما تقوم ثلاثون مستوطنة بذات المهمة في رام الله والبيرة.

في منطقة الخليل توجد ٣٢ مستوطنة يمتد بعضها من داخل المدينة إلى محيطها وفي القضاء التابع لها، وتتركز المستوطنات داخل المدينة على

من العرب في محيط استيطاني واسع الأمر الذي يجعل أي حديث عن دولة فلسطينية ذات سيادة في المستقبل هو من قبيل الأمنيات التي يحتاج تحقيقها إلى معجزات

الخلاصة أنه باختفاء الخط الأخضر طمست حدود عام ١٩٦٧ ولم تعد الضفة الغربية التي تراها في الخرائط والصور هي ذات الضفة الكائنة على أرض الواقع. أكلها الإسرائيليون، كما يقول الفلسطينيون وأحالوها إلى ثلاث مناطق معزولة تتمثل في نابلس ورام الله والخليل تفصل بينها المراكز الاستيطانية في أريئيل والقدس ومجمع عيتسيون. وكما فعلت مستوطنات القدس حين شطرت الضفة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي. كذلك تفعل مستوطنة أريئيل الواقعة على بعد ٤٠ كلم شمال القدس، والتي تقف سدا بين منطقتي نابلس ورام الله

الفلسطينيون: سكان عابرون

إن اتفاق إعلان المبادئ لا يشير من قريب أو بعيد إلى إقرار الجانب الإسرائيلي بالانسحاب من المناطق المحتلة، بل إن الإسرائيليين لا يعتبرون أنفسهم محتلين للضفة والقطاع، وهم يصفونها بالأراضي، THE TERRITORIES، وكأنها لا هوية لها ولا صاحب، والسبب في ذلك معروف فهي عندهم - الضفة خاصة - جزء من «أرتز» - أرض - إسرائيل، ومن ثم فالانسحاب - إذا قدر له أن يتم فسيكون بمثابة إخلاء إسرائيل لحساب الطرف الفلسطيني، الذي سيديرها بالوكالة عنه لفترة تجريبية بعدها يقرر الجانب الإسرائيلي ما إذا كان يتركها على حالها، أم ينتزعها مجدداً وفي كل الأحوال فالفلسطينيون معتبرون في سياستهم وعقيدتهم مجرد سكان للأرض أو عابرين، وليسوا ملاكاً لها بحال

لقد تشابت الأوامر العسكرية في الأعوام ٦٧ ٦٨ ٧٤، التي مكنت الحكومة الإسرائيلية من إعادة تسجيل الأراضي الفلسطينية لتصبح موزعة بين ملكية الدولة وملكية «الصندوق القومي اليهودي» (بالمناصفة فإن ٩٢ ٥٪ من أراضي فلسطين عام ١٩٤٨ أصبحت مسجلة لصالح هذين الطرفين) من ناحية ثانية، فمذ العام ١٩٧٨ أصبحت مياه الضفة الغربية تخضع للسيطرة الإسرائيلية، حيث صدر قانون يمنع شركة المياه الإسرائيلية «ميكوروت» حق التحكم بمياه الضفة، وقد تزايد اعتماد إسرائيل على مياه الضفة حتى يذهب بعض الخبراء إلى القول بأن ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة يضخ إلى إسرائيل، الأمر الذي يعني أن نصف الاستهلاك المائي في إسرائيل يأتي في الأراضي المحتلة

إن معطيات الواقع الراهن لا تقنع محالاً للتفاوض بمستقبل الحكم الذاتي الذي تتصافر مختلف الشواهد على اعتباره أملاً يدغدغ مشاعر الكثيرين بينما تقيم إسرائيل على الأرض واقعا جديداً يفتال الأمل ويحول دون تحقيقه، إذا لم تحدث معجزة من السماء

وللأسف إن ذلك يطرح علينا بعدما انتهى عصر المعجزات ■

بحو يجعل من أحيائها جزراً معزولة بواسطة البؤر الاستيطانية أما مستوطنات منطقة طولكرم الأثنتا عشرة فهي مصممة لتحيط بالتجمعات الفلسطينية كما يحيط السوار بالمعصم، فيما لم تحد وعورة منطقة شمال الضفة من النشاط الاستيطاني فيها وتقوم المستوطنات في هذه المنطقة بأحداث وصل استيطاني مع المستوطنات القائمة على الحدود الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، الأمر الذي يعني أنها باتت في حكم المضمومة نهائياً إلى إسرائيل وأقسام الإسرائيليين خطأ من المستوطنات يمتد من الساحل باتجاه الأغوار وعبر جبال نابلس وتحتل المستوطنات هنا نقاطاً استراتيجية وتتحكم بمفرقات الطرق وفي منطقة مثل قلقيلية تولت المستوطنات إزالة ما يعرف بالخط الأخضر تماماً حيث أقيمت أجزاء من المستوطنات في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وأخرى داخل إسرائيل

أما قطاع غزة الذي تأخرت فيه النشاطات الاستيطانية لبعض الوقت بحكم ضيق مساحته والكثافة السكانية العالية فيه، فإنه عند بدء النشاط الاستيطاني أقام الإسرائيليون ثلاث مستوطنات جعلت الوضع في القطاع عبارة عن ثلاث كتل رئيسية معزولة عن بعضها بواسطة حواجز أوتاد، من المستوطنات الصغيرة البالغ عددها نحو ٢٥ مستوطنة

الدالة الأولى التي يمكن استخلاصها من استعراض المشهد الاستيطاني الراهن في الضفة الغربية وغزة هي أن الوحدة الجغرافية للأراضي المحتلة جرى تشويهها بشكل جسيم يتعدى علاجه لقد أدى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ إلى خلق ثلاث وحدات جغرافية كبيرة في حدود فلسطين الانتدابية تقوم على الوحدة الأولى دولة إسرائيل وفي الثانية الضفة الغربية وفي الثالثة قطاع غزة ومع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، أبقت إسرائيل على وجود الوحدات الجغرافية الثلاث منفصلة ظاهرياً فيما شرعت وبواسطة عمليات الاستيطان والمصادرة بضم أجزاء لها من الضفة الغربية «القدس» وإلى تفتيت عملي للضفة وغزة يمنع قيام دولة فلسطينية مائة دامت المستوطنات موجودة

وفي كل مشاريعهم الأخرى ينطلق الإسرائيليون من الواقع الجديد الذي أحدثته عبر الاستيطان ويقسم شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى ثلاثة أنواع: أراضي دولة، الأراضي التي تفصل بين المستوطنات والبلدان العربية، والمستوطنات، وفحوى التقسيم أن المستوطنات وأراضي الدولة ستكون من حق إسرائيل أما الأراضي الفاصلة فلها إدارة مشتركة وفي البلدان العربية يقوم الحكم الذاتي

بكلمات أخرى فإن الحكم الذاتي حسب المفهوم الإسرائيلي لا يحمل أي شكل من مقومات السيادة على الأرض وهو لن يمهّد كما يعتقد البعض لاقامة هذه السيادة من خلال دولة فلسطينية في مرحلة التسوية النهائية، بل إن الإسرائيليين يعملون حثيثاً لا ابتلاع ما تبقى من أرض وجغرافية الحكم الذاتي لا تعني لهم أكثر من تلك البقع المعزولة والمسكرنة